

المملكة العربية السعودية

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University
Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

No. الرقم

٥٦٢٤
|

٢١٦٢ فتح القدير باختصار مقتطفات من كتاب الاجير ، كلامه
في شئ تأليف الشيخ محمد الكردي ، محمد بن سليمان
١٣٩٤ هـ . كتب سنة ١٢٩٦ هـ .

٥٦٤٤ ٩٠٠ ٢١٠ سم ٧٠٢٥

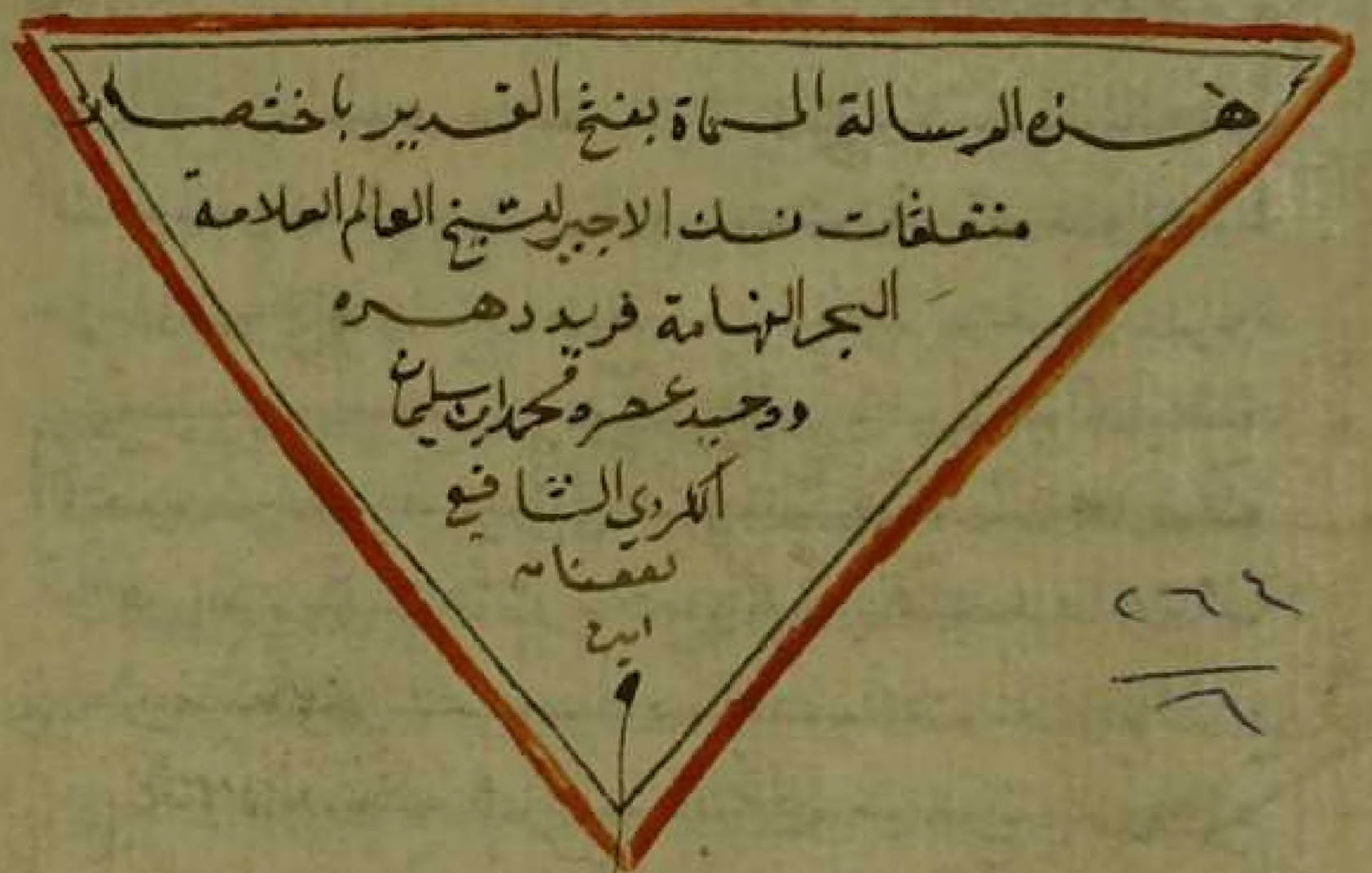
نسخة حسنة ، خطها نسخ مقتصد .

الاعلام ٢٢:٧ ايضاح المتكفون ٢:٦٨

١. العبادات ، الفقه الاسلامي واصله آ. المؤلف

ب. تاريخ النسب

٤/١٦٥٠
١٢/٤/١٤١٥



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٥٦٢٢ ج ١/١٦٥٠
العنوان: فتح القدير باختصاص منقولات من البحر النهاية
المؤلف: الشيخ محمد الكردى محمد بن سليمان
تاريخ النسخ: ١٢٩٦ هـ
اسم الناسخ: ---
عدد الأوراق: ٩
ملاحظات: ---

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مجا استغفرا

فقد شرط اي النكاح وحي الاسلام و
البيع والقتل والحكمة والاستقامة و
سيرة شريفة مذكورة في محله الشريف

والانضيق عليه بل خشي العيب
الموت بنون عديت ومنه في نفسه
وان لم يورث الطب امسلا

فقد الاستثابة اي اوصي
الغنية بخلاف من عصب قبل الوصي
وقيل ان ابن عباس قال استابة في نفسه على التراب
لعدم عصبية

فوله وكذا عاصي الميت او اهل بيته
فلا استطاع في حياته وحياته

فقد فوارنة ان لم يكن حيا لم يكن ميتا
عنه في العمل كاي ميتا لم يمت فان
اخر عاصي على الميت وانه لم يمت
تحتي وانا اوجب على الميت ان لا يمت
تحتي وانا اوجب على الميت ان لا يمت
تحتي وانا اوجب على الميت ان لا يمت
تحتي وانا اوجب على الميت ان لا يمت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلي اله
وصحبه اجمعين **اما بعد** فيقول اقل الخليفة محمد بن سليمان الكروي
الشافعي لما من الله علي جميع رسالة في بيان متعلقات النكاح والزياة
عن الغير وهي السامه فتح الفتاح بلخير علي من يريد معرفة شروط
الحج عن الغير تاملتها ورايت في جميعها طولا فخشيت ان يفتني ذلك بعض
القاصرين من امثالي الى الوقوع في المسائل فاجبت الان اختصارها في
ثمان جميعها تقريبا في هذه الوريقات مع ذكر غالب مقاصدها ورتبتها
على مقدمتين وحسنة ابواب وست ثمان وخاتمة وسحبة فتح القدير
باختصار متعلقات نكاح الاجير وقلدي ان اسرع في المقصود
فاقول **اعلم** ان وجوب النكاح عند ايمتنا الشافعية
على التراخي ان لم يخش العقب او الموت او تلف ماله والانضيق عليه
فتي اخر مع الاستطاعة الي ان عصب او مات تبين فسقه من وقت
خروج قافلة بلده في اخري الامكان وتبين بطلان سائر ما فعله
ما ترقف صحته في العدة كالتجارة والنكاح موليته وغير ذلك
هكذا اطلق الفسق ابن حجر والجمال والرملي وقبه ابن زياد اليمني
في فتاويه بالعالم بان بعضي بالتأخير قال اما اذا كان جاهلا
فالمجتبه كما في التوسط ان لا يحكم بنفسه قال وهو واضح اذن شرط
العيسان العلم انتهى واذ احكم بنفسه وجب على المعصوب الاستثابة
وكذا علي وصي الميت فوارثه فلما حكم فويل في اخر من ذكر الاستثابة
اشتر لا خلاه بالمبادر في هذا الواجب الفوري وحيث لم يعين الميت

فقد فاني ان لم يكن له وارث

في حياته عينه للاستجارة يعين علي الوصي استيذان الوارث اذ له قضاء
من ماله فان كان الوارث غير موجود او غايبا نولي ذلك الحاكم ومحل ما ذكر
ان خلف تركه فافضلة عما يتعلق بعين التركة وعن من التجيزين ما يرضي به
الاجير من اجره المثل فاقل فان لم يخلفها لم يجب على احد الحج عنه لكن
لوارث والاجيرين وان لم ياذن له الوارث ولم يرضي به الميت الحج
عنه ويستقط به الفرض وان لم يستطع واما المتطوع فيجب من
ذلك المال ان اوصي به والا فلا يصح الحج عنه واما المعصوب فعند
الجمال والرملي لا يستطوع عنه وعند ابن حجر يصح ان اذن فيه وحجة
الاسلام تقدم على ديون الاديين المرسله في الذمة حتي لو مات وخلف
ماية صنفه وق من المال لا يجوز ان يدفع من ذلك شي لداين ولا وصي
له ولا وارث حتي يستاجر من الحج يحج عنه ويعتمر ويحلل الاجير في
الحج التحليلين ويتم ركان العمرة كلها وتعلم ان حج الانسان عن من لم
يحج بترعا افضل من حجه عن نفسه تطوعا وقد جاء من حج عن ابيه
او عن امه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حج فان كان عن غير
ابيه وامه نجا انه يكتب للمحاج سبع محجات وكذا يستحب له في الصدقة
النية عن غوا بويه فانه تعالي يشيها ولا ينقص من اجره شي نعم
يستحب ان يحج لنفسه بعد حجة الاسلام حجة ثانية قبل ان يحج
لغيره ليكون قدم نفسه في الفرض والتطوع قال ابن علان وان كان
له اب وام فالوجه ابدا بالاب والا الي اخوه وباجرة خلاف للافضل
لكنه من اطيب المكاسب فانه يحصل لغيره هذه العبادة العظيمة
ويحصل له حضور ذلك المشاهد الشريفة فيسال الله من فضله

فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث

فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث

فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث

فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث

فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث
فقد فاني ان لم يكن له وارث

ومحل كونه خلاف الافضل اذا قصد بذلك اما اذا قصد الاخيرة لا حثية
للأجرة ليصرفها في واجب او مندوب ككفاية اهله والتوسعة
عليهم او على اهل الحرم فله الثواب الكامل لانه ضم اخرويا الى اخروي
واذا استاجر المعصوب من يبيع عنه وقع الحج عن المعصوب عند الجمهور
وفي رواية لا يبيح حنيفة انه يقع الحج والحجج عنه ثواب النفقة
قال في فيض الانهر من كتب الحنفية واليه ذهب عامة المتأخرين
ولكن يسقط اصل الحج عن الامر وتقل غير واحد عن مالك ان حج الغير
عن الميت لا يسقط فرضه بل له اجر النفقة ان اوصي به وان تنطوع
به عنه غير فله اجر الدعا وفضله وظاهره وقوع الحج للمباشر
المقدمة الثانية في الوصايا من تحفة ابن حجر ونهاية المجال
الرملي ما يخصه لوقال اجماعني زيدا بلنا لم يجز نقصه عنه حيث
خرج من انك هذا محله كما في حج التطوع وان استاجر نحو الوصي بدونه
او جسد من يبيع بدونه وحله كما هو ظاهر ان كان المعين اكثر من اجرة
المثل والاجازة نقصه ولو كان المعين وارثا فالزيادة على اجرة المثل
وصية لوارث فتتوقف على الاجارة ولو حج غير المعين واستاجر
الوصي المعين بماله لنفسه او غير جنس الوصي به او صفته رجع القدر
الذي عينه الوصي للمورثة عليه في الثانية باقيا من اجرة المصير
من ماله ولو عين قدرا فقط فوجد من يرضي بدونه فان كان قدر
اجرة المثل جاز له حياجه به والباقي للوارث وان كان اكثر وجب صرف
الجميع الى الاجير انتهى ولو عين الاجير فقط لم يكن للوارث وللوصي
استجار غيره ولو قال اجماعني من يرشاه فلان فرضي واحدا منكمعين

قوله من يرشاه الشك في ان يرشاه اذ لا يرشاه الوصية
والاجازة نقصه عنه
قال الترمذي رابعت خط ابن الصلاح في الحج
ان من مات بغير وصية لا يتكلم في من يرشاه الوصية
تداولت عن غير وصية ويكفي ذلك على ما اذا مات
عن غير وصية ولحقه نصيب

لان قوله الزمت ذمتك يقتضي انها
اجارة ذمة وفول الحج عن نفسه يقتضي
انها اجارة بيعت وهي تافه ولا يصح

قوله وعقد الرمي في الثانية
الصحة على العقد لان الزمة مع العقد
ينافيان فلو انعقدت فبطلت الاجارة وان
الوامم ونحوه

الوصي

الوصي

الموصي فيصح عنه ذلك باجرة المثل فاقل ان رضي بذلك المعين فان اراد
الناخير بحث الاربعي انه ان مات الوصي عاصيا لآخره مترا وناحي
مات ائيب غيره والاخر الي اياس من حجة ولو امتنع اصلا حج غيره
بما يرشاه فلان فلان وكذا لو عصب او مات كما لو قال الوصي اجماعني فلانا
فات فانه يجب الحجاج غيره عنه ولو دفع مريض لرجل مائة ليحج بها ثم مات
اولا والمدفع اليه نائبا ولم يحج استرجعت من تركته ولو عين شيئا
لمني حج عنه حجة الاسلام لم يكن اذن الورثة ولا الوصي لمن يحج
عنه بل لا بد من الاستجار او اجماعا لنقله في التحفة ونهاية
ولا مركز ذلك وان لم يعين ما يحج به عنه والا كانت الحجة حجة
الاسلام كما عتده السيد عمر البصري **اليات الاول في شروط**
الاجارة العينية وتحصل نحو استاجر ترك ليحج عني في المعصوب
او من مورثي في الوارث او من فلان في الاجني او اكثر ذك او اكثر
عينك ومنها عند شيخ الاسلام وقليد به الخطيب وابن حجر
ماذا قال الزمت ذمتك ليحج عني بنفسك وعند الرمي عدم صحة
الاجارة في ذلك المتناقض ومنها ان يستاجر حجة وزبارة بالقدم
وكان عرفه المطرد التعيين بذلك عن الزامه بان ياتي بذلك بنفسه
كما في فتاوى ابن حجر ومنه يوحى انه اذا لم اطرد عرفني في ذلك بلفظ
غير المذكور يكون كذلك ثم اعلم ان لصحة الاجارة العينية ابتدا
ودواما شروطا احدها ان يباشر الاجير على النك الذي استوفر
له بنفسه فليس له فعله بغيره فان فعل فلاشي للاول مطلقا

فقد نص في التحفة ولو اراد
المعين ان يبيع في العمل فلا يلحق الاول كما قاله
ما اذا احاط بالجميع من غير ان يبيع في العمل
الجميع في بيع من يبيع عنه فظاهر كلامه
يجوز ان يستيب من يبيع عنه فظاهر كلامه
الاخراج والبيع ابن علان في بيعه عنده
وجود العذر ولو استاجر اجارة عنده
فكأنه مستثنى من قوله ليس الاشارة في بيعه
وعقد ذلك المضرورة والوصية في الزيادة فقال
ذلك الذي في بيعه الاجارة والوصية في الزيادة
لا يبيح كسائر احوال حريق راما
وجسم التمسك بالحق بالاجارة في فتاوى الوصي
ان ابن حجر في بيعه بالاجارة في بيعه
اختلاف كلامه في ذلك

وللثاني ان علم الفساد والافله لجزء المشاعلي الاذن له ثانيهما ان
يعين السنة الاولى من بني امكان الحج من بلد الاجارة او يطلق او ينزل الاطلاق
عليها ثالثها ان يقع العقد في زمن خروج الناس من تلك البلد بحيث
يشغل عقب العقد بالخروج او باسبابه كشر الزاد ونحوه ولا يصح انتظار
خروج القافلة للخارجة بعد العقد حيث يخشى من خروجه وحده نحو
وحشة ولو وجد في السير فوصل المبتاع قبل التهرب لم يملك الاجارة
والعمرة يستاجر لها سائر السنة الامن عليه بقية تلك فلا يستاجر عينية
رابعها ان لا يشترط المستاجر على الاجير تخير العمل خاسرا فذرة الاجير على
الشروع في العمل عقب الاجارة بان لا يقوم به خوفا من او خوف سائر
اتسع المدة لادراك الحج بعد العقد حيث عين المستاجر للاجير سنة
يج فيها فلا ينافي هذا ما سبق في الشروط الثاني وحمل ابن حجر في شرح
العباب ما هنا على ما اذا اظنا اتسع الوقت وهو باطن تفرق متعديا
ان يكون الاجير قد حج عن نفسه الا في صورة واحدة وهي ما لو استاجر
من عمر عمر الاسلام لعمرة عن مئيت عليه النكاح ففقرن الاجير
للميت فيقع له الحج قبل حج الاجير عن نفسه كما جري عليه ابن حجر في
مخرج حاشية الايضاح والجمال للريلي في شرحه وقال ابو حنيفة ومالك
يجوز حج الضرورة عن غيره مع الكراهة ثامنهما ان لا يخالف الاجير
في كيفية ادائها استوجبه فان ايدل الاجير بقران او تمنع افراد او بافراد
تمتعاً انقضت الاجارة في العمرة لانه في الصورتين الاوليين يجوز
العمرة عن الوقت المعين لا يتأخر فيها في الافراد بعد الحج وفي الثالثة
يقدر على وقتها نعم ان لا يبا العمرة عنه بعد فرائح الحج فيها فلا ينسخ



واما العمرة الاولى فتقع للاجير وان ابدل الاجير بقران تمتعاً انقضت
الاجارة في الحج على كلام بيته في الاصل لنا خبر الحج عن وقتها المعين له
وان ابدل بافراد قرانا انقضت الاجارة في الحج والعمرة اما العمرة فلا يقدّر
في القران على وقتها فتقع للاجير ويتبعها الحج الا في الصورة المتقدمة آنفا
في الشوط السابع ويجري هذا ايضا فيقعدان حينئذ عن الميت وان امتثل
الاجير القران والتمتع فالدم على المتاجر واختلوا في الصوم بدل الدم
والاقرب انه على الاجير ويلزم الاجير الدم والخط لو ترك ولجأ من
نسكه والخط فقط لفسط المتروك من الاجرة لو ترك مسونا كطواف
القدوم ولو ارتكب في احرامه محظورا ولو بارز المتاجر لزم الاجير
دمه ولا حظ لشي من الاجرة تاسعها ان لا يفسد الاجير نسكه ولا انقضت
الاجارة وانقلب النسك له فيلزمه ما يلزم المفسد لنسكه عاشرها
ان لا يوخر الاجير الاحرام عن اول سني الامكان وهذا غير الذي سبق
في رابع الشروط لان ذاك في اشتراط المتاجر التاخير وهذا في تخير
الاجير من غير اشتراط من المتاجر فان اخروا انقضت الاجارة
وان حج عنه في السنة الثانية وقع الحج للمستاجر واستحق الاجير اجرة
المثل حادي عشرها حياة الاجير الى كمال اركان النسك فلو مات
قبل الاطام فلا شيء له من الاجرة او بعد الاحرام وقيل تمام الاركان
اشتب لم يحج عنه على ذلك واستحق الاجير قسطه من سائر الاعمال
في الجملة ويعتبر ذلك من ابدا السير وتنفذ الاجارة وان مات
بعد تمام الاركان دون باقي الاعمال الولبية والمسنونة لم يورث ذلك
في صحة الاجارة لكن يلزم الاجير قسط ما بقي من الوليات والسنة

وتحيز الواجبات بدم وهو على المستاجر على العتد لوقوع النكاح له مع عدم
 اساءة الاجير ثاني عشرها ان لا يقع على الاجير حصة تحلل بسببه والا كان
 كوت الاجير في التفصيل ان يبق انقا ويظلم انه يدخل في الاجير والحق
 به من نحو مرض شرط التحلل به عند الاحرام لكن هذا لا فدية حيث لم يشترطها
 ومن نحو حايض لم يكن المقام بمكة لطوان الافاضة وتخللت بعد خروجها
 نحو فقد نفقة تحلل المحصر وتحقيق في عدم البناء على النكاح الذي تخللت
 منه خلافا لظاهر كلام الشيخ ابن حجر والكمال الراملي فخرهما حقيقة في غير
 هذه المحل ثالث عشرها ان لا يقع على الاجير والا انقلب له ويضمنه
 في الفوات اذا كان النكاح له ونفقت الاجارة رابع عشرها ان لا ينذر الاجير
 النكاح الذي استوجره قبل الوقوف بعرفة في الحج وقبل الطواف في العمرة
 والا انصرف له كالمواجرم يتطوع ثم نذره فانه يتصرف لعرضه وتضمنت
 الاجارة **الباب الثاني في شروط الاجارة الذميمة** وهي مخالف
 لاجارة العين في شروطها السابقة فيها فلا يشترط فيها ان يباشر الاجير
 عمل النكاح الذي استجر له بنفسه ولا قدرته على الشروع في العمل
 وان لا يكون قد جع عن نفسه ولا يقدح في ذلك خوف الاجير او مرض
 اذ له الانابة فيها ولو بلا عذر ولو بشي قليل دون ما استاجر به
 ويجوز له حينئذ اكل الزايد نعم يلزمه ان لا يستاجر الاعدا واما
 وكلاء الاوصياء في الاستجارة فيجب عليهم ان يستاجروا بالمال المدفوع
 اليهم جميعه ولا يجل لهم اخذ شي من ذلك المال والافسوقا وعزروا وكذلك
 الوصي حيث علم باحوالهم وكلامهم وكذلك الفقيه العاقد بينهما ان علم
 ذلك ويصح تعيين غير السنة المعينة فقد زاد خيلا وعند الاطلاق

ما يلزم في الفوات

نشره

نشره في الاول كاجارة العين ولا تنسخ الاجارة ما فاد الاجير
 النكاح ولا يتصل بالاحصار ولا بفوات الحج ولا ينذر الاجير النكاح
 ولا يتحلله بالاحصار ولا بفوات الحج ولا ينذر الاجير النكاح قبل
 الوقوف بالحج او الطواف في العمرة لكن حيث لزم من ذلك تاخير النكاح
 تخير المستاجر بين النسخ وعدمه ويكون خياره على التراضي ويستقل
 به من غير رفع لقاض واذا استاجر به ولي ميت بمال الميت فسخ وترك
 بالمصلحة فان كانت في الفسخ ولم يفعل له ضمن لتقصيره وحيث لم
 يحصل التأخير امتنع الاقالة لان العقد يقع للميت فلا يملك احد
 ابطاله لان كان في الاقالة مصلحة كان عجز الاجير او خيف حبسه
 او فاسده او قلت ديانته واذا انتهى الاجير الى الميقات المتعين شرطا
 او شرعا فاحرم عن نفسه بعمره وانما احرم المستاجر بالحج فان عمار
 الى الميقات في تلك السنة محررا بالحج او حلالا واحرم به منه فلا دم
 عليه ولا حط وان قصد رجعه اياها اول سفره وان لم يعد الى الميقات
 في احرام الحج ودم اخر لمتنعه ان رجمت شروطه ولزمه ايضا ان يحيط من الاجرة
 تفاوت ما بين مجتئين استجرهما من بلد الاجارة احرم لو حدة
 من الميقات وباخري من مكة وتحصل اجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك
 حجة بي او طوري او لفلان والزمت ذمتك تحصيل حجة بي او لبيتي
 واختصت اجارة الذمة بشروط لا تشادك اياها لاجارة العين والذي
 نأخذ من الفقير من ذلك شرطان احدهما حلول الاجرة فيتمتع فيها بتليها
 سوانا خال العمل فيها عن العقد ام اتصل به بخلاف اجارة العين ثانيا
 تسليمه في مجلس العقد كرايس مال السلم فيتمتع الاستبدال عنها

اجزاءه حجة عنه المستاجر له ولزمه دم
 لمجاوزة الميقات نحو محرم

والحوالة بها وعليها والايام منها او ثبت فيها خيار المجلس كما نقل الحلي
في الجار من شرح المزاج القطع به بخلاف العينية فان الصحيح عدم ثبوتها
فيها **الباب الثالث فيما يشترط في كل من لجاري العين والذمة**
فان انتفى شرط منها فسدت سواء كانت عينية ام ذمية وهي شروطها
علم المتعاقدين اعمال النك عند العقد اركانها وولجياتها وتتردد
ابن حجر في حاشية الايضاح في المراد بالسكن هل المحج عليها او الشهيرة
من مذهب الاجير وهي ما لا يتخفى على من له المام بالمناسك قال في
كل من هذين الاحتمالين مشتقة لا تخفى وهذا لا ينال المتورعين بعد كون
البيعالة لانه يفتقر فيها الجمل بالعمل وتتردد ايضا في الحاشية في المراد
بالاركان والولجيات والسكن هل هو على مذهب الاجير والمستاجر
له وعلى كل فلو استاجر من يظنه موافقا في مذهبه فان مخالف
فهل يخير في الفسخ ويجب في صورة الميث الا لا يتخير قال لعل
الثاني اقرب الي بناء على انه يلزمه تقليد امام المستاجر له في باقي الاحمال
على مذهبه ثانيا ان ينوي النك عن استوجره فلا بد من نفع
تعيين لمعند العقد كمن اوصاني او تبع له وعند الاحرام كمن
استوجرت له ولا يشترط معرفته ثانيا كون الخبرة معلومة فان
كانت في الذمة اشترط العلم بالحفتا وقد روي وصفا وان كانت معينة
اشترط معاينتها واستثنى من ذلك الحج بالنفقة ورد بان ذلك ارفاق
لا جعالة ولا اجارة ومورثه حج عني مثلا واعطيك نفقتك فان
جعلت عوضا فقال حج عني بنفقتك كاجعالة فاسدة وتتردد في
الجعالة من الشفعة هل المراد بالنفقة كفاية مثاله عرفا وكفاية

ذاته نظير ما ذكره في كفاية القريب وفي حاشية الايضاح لابن حجر
وهو قدر كفايته وكفاية عمونه اي اللابن برهم عرفا فيما يظهر انتهى
العاقدين ما اشترطوا في البيع والمشتري من الرشد وعدم
الاكراه والجنون وغير ذلك الاما استثنى كالسكران المتعدي بسكره
فانه يصح بيعه مع كونه غير مكلف ولا يصح حجه عن الغير فامسها
يشترط في الاجير الحج الفرض خاصة ولو قضا او تذر الحرة وكذا
البلوغ واما الذكورة او الانوثة فلا تشترط فصح ان اية الرجل من المرأة
وعكسه سادسها كون المحج عنه ميتا او معضوبا اذن في الحج عنه
سابعها بيان انه افراد او تمتع او قرن ان كان الاستجارة الحج وعمرة او
للسك فان اقيم بطل لكنه يقع للمستاجر بلجرة المثل ثامنها ان لا
يشترط المستاجر على الاجير مجاوزة الميثاق بل الاحرام والافسدت
الاجارة ومن ذلك ان يشترط المستاجر على الاقاضي على الاجير ملكي
وتحوزه ان يحرم من مكة او من دون مسافة ميثاق المحج عنه
وان لم يشترط ذلك المستاجر على الاجير وفعله الاجير بنفسه
لزمه دم مجاوزة الميثاق وحط القسط من الاجرة والا كانت
الحمل اموال الناس بالباطل ولا يشترط تعيين الميثاق بل يحمله على
ميثاق المحج عنه وله العدول عنه الي مثل مسافته وكذا الي
ميثاق اقاضي اقرب من ميثاق المحج عنه على نزع فيه ذكرته
مفصلة في الاصل فراجعه ويبحث في الايعاب يتبعها للزكري
صورة يجب فيها تعيين ما يحرم منه الاجير وهي ما اذا استوجر
لحجة فضا وقع الاحرام باذكارها من ميثاق شرطي او من داره فيجب

تعيين ذلك المحل ولا يجب ايضا تعيين زمن الاحرام فان عينه تعين
تاسعها ان يكون الاجير عدلا في غير معين الموصي العالم بنفسه
والالم تصح انايته ولو لم يمشأه والمراد العدالة الظاهرة
دون الباطنة نعم ان استاجر للعنوب فاستباح عنه صحت
الاجارة ويقبل قوله بحجت من غير يمين ولا بينة فقبول قول
غيره ذلك يكون من باب اولي وعبرة التحفة في الدعاء وجب
والبيات وتقبل دعوى اجير لم يثبت انه بغير عرفة يوم الحث
لا يمكن وصولها اليها عادة الحج من غير بينة ولا يمين انتهت ومن ثمة
لوقال المستاجر للاجير جامع في احرامك فافسدت له لم تستمع
هذه الدعوى وكذا لو ادعى عليه تاحير احرامه عن الميعات او نحو
عاشرها ان يكون النسك المتناحوله مما يطلب فعله من الحج
عنه والابطال الاجارة حادي عشرها ان يكون بين المعنوب
وبين مكة مسافة العشر فكثر والالم تجزله الا بانه حتى يموت فيحج
عنه بعد موته وهل ذلك مطلقا او حيث يجوز مكان وصوله مكة
والاجازت الا بانه اختلفوا قال عبد الرزاق الثاني اوجه لان القرض
انما عاجز عن كسائر الوجوه وهذا الشرط لا يثبت في الميث فذلك قيدته
بالمعنوب ثاني عشرها ان يوصي الميث باده النسك عنه ان كان
النسك تطوعا والا فلا يصح ثالث عشرها ان يتكلف المعنوب
الحج مع اجيره بعرفة والا ففسخت الاجارة ووقع الحج للاجير
استحقاقه الاجرة رابع عشرها ان لا يشفي المعنوب من عضيه
والا فوقع الحج للاجير ولا اجرة له هذا احتر شروط الاجارة

فكون

فكون شروط العينية ثمانية وعشرون شرطا وشروط الذميمة ست
عشر شرطا وردت في الاصل عدة شرطا على ما هنا **الباب الرابع**
في الجمالة للنسك وهي تجامع الاجارة في اكثر الاحكام وتنازعها
في امور في جوازها على عمل مجبول وصحتها مع غير معين وكونها جارية
من الطرفين ويوقفه منه جواز فسخرها للمعامل لكن رجح ابن حجر
في فتاويه خلافه بعد التردد في ذلك كما بينته في الاصل وعدم احتقاق
العامل تسليم العمل الا بعد تسليم العمل فلو شرط تعجيله فسد الميث
وجبت اجرة المثل فان سلمه بلا شرط لم يجز قصره فيه قال في
التحفة على الوجه ولومات العامل في اثنا النسك لا يستحق شيئا
من الاجرة ولا يقبل قول العامل بحجت او لعنت لا بينة ولا حلف
العامل انه لا يعلم انه حج والمراد بآيات البينة على انه كان حاضرا لتلك
المواقف في السنة المعينة لا انه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه
بخلاف الاجارة في ذلك اليقين كما علمك لتجسوا قال بنفسك
ام لم يقله وذميمة كالزمت في ذمتك تحصيل كذا هذا وحرر الفرق
بينه وبين ما سبق في الاجارة الذميمة في الاول لا يد ان يعين
اول سني الامكان او يطلق والا فلا يصح وهكذا الى اخر ما قدمناه
في الاجارة العينية يجري نظيره هنا وما سبق في الاجارة الذميمة
يجري نظيره في الجمالة الذميمة قال ابن حجر في كاشية الايضاح لو قال
معنوب ادولي مين او متطوع عنه بشرطه من حج عني او اول من حج
عني فله ان يردم كان جمالة صحيحة فمن حج عنه وقد سمعه او سمع من
لجزه استحق ذلك فان تعدد الحاج عنه استحق الاول ان ترتبوا والا

لم يستحق احد شيئا انتهى ملخصا فان جهل السابق فوفق الامر وان قال
المعضوب من حج عني فله عبد او ثوب او درهم ففاسدة للجهل بالمسبي
فيستحق الحاج عنه اجرة المثل كالواستاجر من حج عنه باجرة فاسدة
او فسدت الاجارة لشروط فاسد وحج عنه نعم ان علم الفساد وان
لا اجرة له في الفاسدة لم يستحق شيئا وفي النخبة لو جاءه علي حج عسرة
وزيارة ففعل بعضها استحق بقسطه بتوزيع المسبي على اجرة مثل
الثلاثة **الباب الخامس في الاجارة او الجعالة على زيارة**
قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم
انه لا تصح الاجارة على زيارته صلى الله عليه وسلم وبحث في النخبة
الصحة فيما لو انضبطت كان كتبت له بورقة ونصح على تناسيخ
السلام صلى الله عليه وسلم واما الجعالة فلا تصح على الوقوف
عند القبر وتصح على الدعاء ولا يصح للجهل بنفس الدعاء ولا يستحل
شخص من جماعة على الدعاء ثمة صح فان دعا لكل منهم استحق جعل
لجميع وان اتخذ السبيل ويجري هنا ما سبق في الاجارة في الجعالة
العينية لا يدان يمين او لشي الامكن او يطلو ويحل عليها
فان عين غيرهما لم يحج العقد وتشرط قدرة الاجير على الشروع
في العمل بنفسه واتساع الوقت للعمل وان يوجد العقد حال الخروج
فان لم ينشئ في اسباب المعقود عليه عامة انقضت الاجارة
فلو ذهب في العام الثاني وقع عن المعقود له لكنه مسيء وله اجرة
المثل وفي الجعالة الذميمة يصح تعيين غير الستة الاولى وان لم
يعين شيئا حمل على الحاضرة ولا يشترط قدرته على التقرب بل له

الانابة

الانابة ومتى انقضت الشروع بنفسه او نأى به عن العام الذي تعين
له تخير المجاعل على التراجع ويجب على من استاجر وجعل بما لا
ميت ان يعمل في القسح وعدمه بما فيه المصلحة للميت وجميع هذا
مذكور في فتاوي ابن حجر وهو معلوم بما قوته لك في شروط الاجارة
ويصح ان يستاجر ويجعل المديني عن الاقاي الا اذا اطرده العرف
بالاستجار لذلك من يلد المعصية وهذا من الابواب وسذكر الشتمات
فاقول **النخبة الاولى** لو استاجر من حج عن الميت فكانت
الاجارة فاسدة فان ظن الاجير خساد الاجارة وانه حينئذ
لا اجرة له لم يستحق شيئا والاستحقاق اجرة المثل فان ظن الوارث
الفساد لزومه ذلك في ماله وان جهل الفساد لزومه ذلك في
التركة الا ان استاجر من ماله او اطلق فلم يتعرض ماله ولا للتركة
فيانزم حينئذ في ماله هذا حاصل ما بحثه ابن حجر في فتاويه
وسبق بعض ذلك **النخبة الثانية** اذا استاجر الوصي
شخصا للحج عن الميت فاحرم ولد الميت قبل لحرام الاجير او
الجميعيل بغير اذن الوصي طمعا في المعلوم لا يستحق الولد
شيئا في مقابلة حجه وبحث ابن حجر في فتاويه ان يجعل الاجرة
له على الحد وان الحج يقع له **النخبة الثالثة** اذا استوجر
عين شخص للافراد فاحرم النصيب ثم شك هل حرم بلح او بالعمرة
او بها فحمل نفسه قارنا فان كانت الاجارة لميت بري من الحج
دون العمرة لاحتمال انه احرم ولا بالحج فلا تدخل العمرة عليه
فاذا احرم عنه برا بعد فراغ ما هو فيه وقفت له ايضا والاوجه

في فتاويه ابن حجر انه يستحق الاجرة وان كانت الاجارة لم يبق له
 واحد من السكين فلا يستحق شيئا من الاجرة **التحفة الرابعة**
 اذا اوصي شخص بحجة ثم حج حجة الاسلام اجمع عنه بعد موته من
 ثلث ماله الحجة التي اوصي بها ولا تثقل على حجة الاسلام كما اعتاده
 ابن حجر في فتاويه بخلاف ما اذا اوصي بان يحج عنه بعشرة مثالا
 في حج عنه اخذ منبرعا فان الوصية تبطل وترجع الورثة فيما اوصي به
التحفة الخامسة اذا جاوز من وصل الميتات وجود من يستاجر
 بعد مجاوزته الميتات فحيلته ان يشترط التخلل بمقارنات الا هوام
 اذا وجد من يستاجره فاذا وجده تخلل بالنية مقارنته كاذالة
 ثلاثة شعرات من راسه ولا دم عليه لتخلله حيث لم يشترط
 التخلل بالدم **التحفة السادسة** لو وكل شخص اخر يستاجر
 رجلا للحج عن ميت فاستاجر الوكيل فطلب الاجرة الاجرة بعد
 الحج فقال الموكل انا عزلت الوكيل قبل ان يستاجر ومعه بيعة
 بذلك اضرب في الجواب عن ذلك كلام ابن حجر في فتاويه
 والظاهر ان المعتمد وجوب اجرة المثل على الموكل كما بينت
 في الاصل فراجع منه **الحفظة** قال الله عز وجل الحج عنه
 صلي الله عليه وسلم لا يبع وجعل له ثواب الحج كله صلي
 الله عليه وسلم او غيره بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يبع
 ببيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات وهذا
 احضرا اردت ابراره في هذه الوريقات **مسألة**
 الله علي سيدنا محمد وعليه وصيكم وسلم

سبحان



سبحان الله وحجده سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا
 اله الا انت استغفرت وانتوب اليك غمك سودا وظلمت
 نفسي فاعف عني انه لا يغفر الذنوب
 الا انت يا الله تارحم
 الرحيم

وكان الفراغ من تحرير هذه الرسالة الناقصة يوم السبت المبارك
 الموافق ثمانية وعشرون يوما خلت من شهر
 رمضان الذي هو من شهر رجب

١٤٩٠ من الهجرة

النيويطي

اصرا

١٩